



إنفاق المستهلك في السعودية

ملاصح العام

2021



تنبيه

استخدام مصطلح **إنفاق المستهلك** في هذا التقرير يقصد به إجمالي قيمة (سحوبات الصراف الآلي + عمليات نقاط البيع الإلكترونية + عمليات التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات مدى فقط) ، ولا يشمل مبيعات التجارة الإلكترونية الأخرى وغيرها، وبالتالي لا يعكس القيمة الكلية لإنفاق المستهلك أو القيمة الحقيقية لقطاع التجزئة كاملاً ، وهذا المؤشر استرشادي ويستخدم لغرض هذا التقرير فقط.

تمهيد

يعد السوق السعودي من أكبر أسواق التجزئة في الشرق الأوسط ، وبحظى بهذه الصدارة بوجود عوامل النمو الرئيسية، وعلى رأسها النمو في إنفاق المستهلك ، المبني على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى النمو السكاني ، حيث تقدر الهيئة العامة للإحصاء سكان المملكة بما لا يقل عن ٣٥ مليون نسمة (وفق تقديرات منتصف ٢٠٢٠) ، وهذا العدد مرشح للزيادة بالنظر للنمو المتوقع خاصة في عدد السكان السعوديين ، الذين يتميزون بمعدل عمري شاب ، بالإضافة إلى الأعداد الإضافية المتوقعة الناتجة عن استراتيجية مدينة الرياض وغيرها .

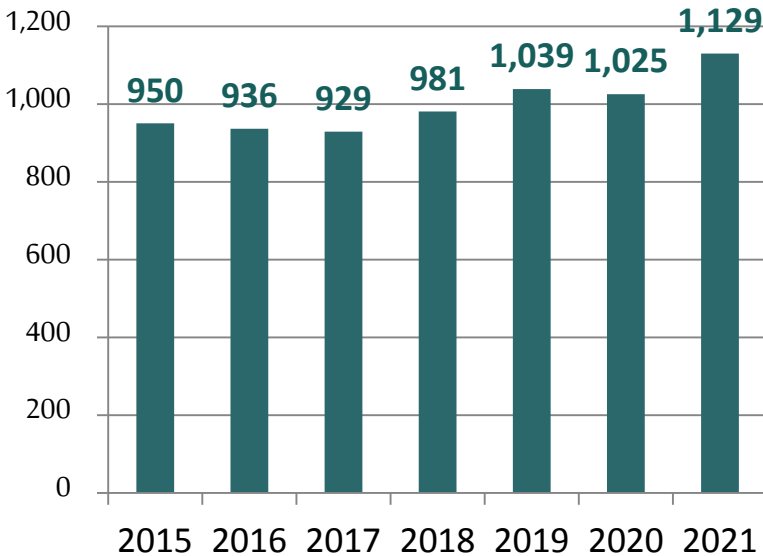


عام تأكيد المسار

تميز العام ٢٠٢١ م بأداء مميز لإنفاق المستهلك* ، يتيح لنا بوصفه بعام تأكيد المسار ، ونقصد به المسار العام لنمو إنفاق المستهلك ، الذي شهدنا بدايته منذ ٢٠١٨ م ، بعد التراجع البسيط الذي شهدناه في العام ٢٠٢٠ م ، كأحد نتائج أزمة جائحة كورونا ، ليعود هذا العام للنمو وتجاوز الرقم التاريخي الذي تحقق في العام ٢٠١٩ م .

كما شهد العام حضوراً بارزاً في التشريعات الحكومية التي تستهدف بشكل مباشر قطاع التجزئة التقليدي ، ومن أبرز الأحداث في هذا الشأن تخطي عدد أجهزة نقاط البيع داخل المملكة حاجز المليون جهاز، متوفرة لدى منافذ البيع التجارية في أكثر من ١٨٠ مدينة وقرية ، وهذا الرقم هو أحد نتائج الخطة الاستراتيجية التي عمل عليها البنك المركزي السعودي ، والاستثمارات الكبيرة في تطوير البنية التحتية لقطاع المدفوعات، وتطوير الأطر التنظيمية الممكنة لتحفيز القطاع الخاص للتوسع والابتكار وفتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة.

إجمالي إنفاق المستهلك*



■ بالمليار ريال

* يقصد به إجمالي قيمة (سحبوات الصراف الآلي + عمليات نقاط البيع الإلكترونية + عمليات التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات مدى فقط) ، ولا يشمل مبيعات التجارة الإلكترونية الأخرى وغيرها. وبالتالي لا يعكس القيمة الكلية لإنفاق المستهلك أو القيمة الحقيقية لقطاع التجزئة كاملاً.

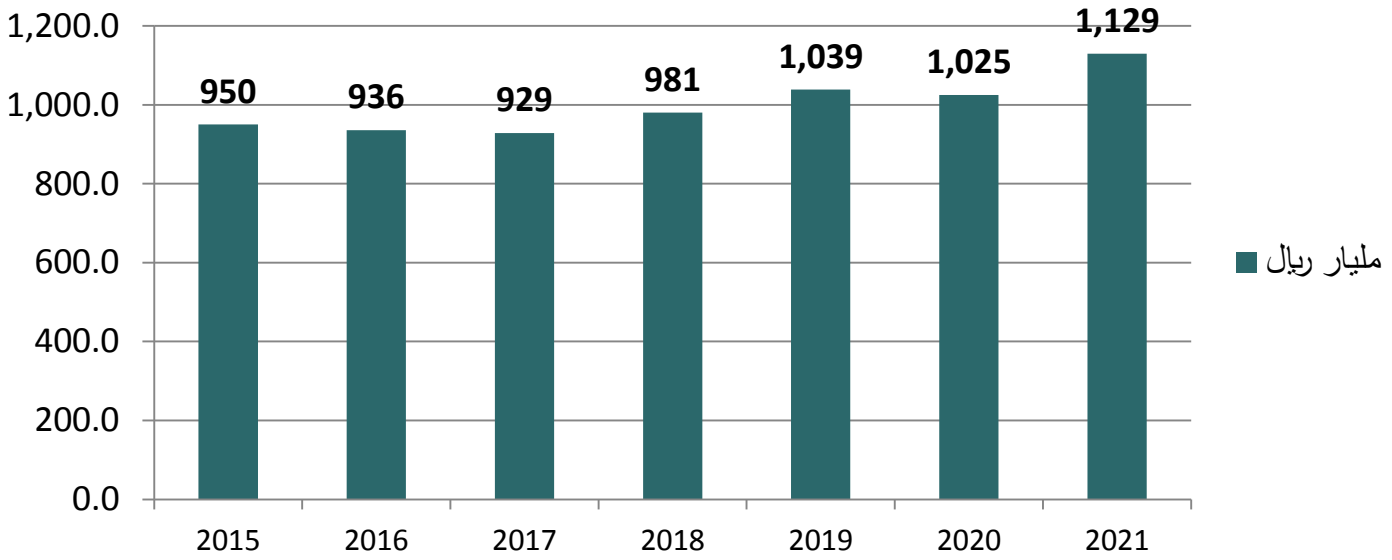


↑ 10.1 %

1.13
تريليون ريال

إجمالي إنفاق
المستهلك
خلال العام ٢٠٢١*

إجمالي إنفاق المستهلك *



* يرجى العودة لتعريف مصطلح إنفاق المستهلك ، ومكوناته المستخدمة لغرض هذا التقرير .

تفاصيل الانفاق خلال العام ٢٠٢١

إجمالي
عمليات مدى للتجارة الإلكترونية *

74
مليار ريال



إجمالي
قيمة عمليات نقاط البيع الإلكترونية

473
مليار ريال



إجمالي
قيمة السحوبات النقدية

582
مليار ريال



* عمليات بطاقات مدى المستخدمة في الدفع والشراء من خلال مواقع التسوق والتطبيقات الإلكترونية ، ولا تشمل العمليات التي تتم عبر بطاقات فيزا وماستركارد وغيرها من البطاقات الائتمانية..



عام تأكيد المسار

تميز العام ٢٠٢١م بأداء مميز لإنفاق المستهلك*، يتيح لنا وصفه بعام تأكيد المسار، ونقصد به المسار العام لنمو إنفاق المستهلك، الذي شهدنا بدايته منذ ٢٠١٨م، بعد التراجع البسيط الذي شهدناه في العام ٢٠٢٠م، كأحد نتائج جائحة كورونا، ليعود هذا العام للنمو وتجاوز الرقم التاريخي الذي تحقق في العام ٢٠١٩م.

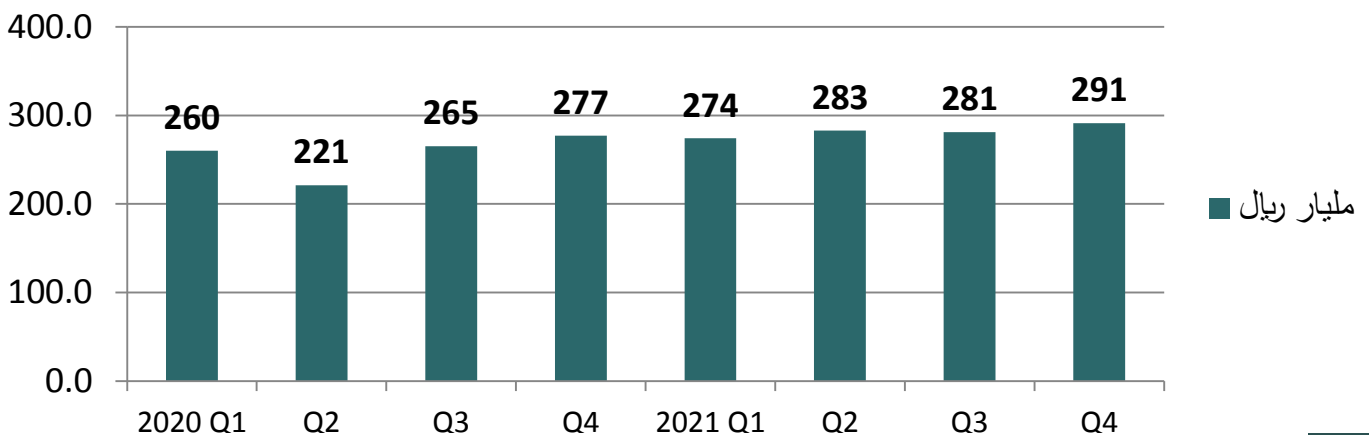
وتشير الأرقام للعام المنصرم تجاوز إنفاق المستهلك للرقم التاريخي المحقق في عام ٢٠١٩م، حيث وصل الإنفاق في العام المنصرم إلى ١.١٣ تريليون ريال، محققاً نمواً يزيد عن ١٠% عن الإنفاق في ٢٠٢٠م، ومع عدم إغفال أثر ضريبة القيمة المضافة، فإن الرقم والنمو فيه يشيران إلى استمرارية وجاذبية السوق السعودي كأحد أهم الأسواق الاستهلاكية في المنطقة.

وقد شهد العام كذلك نمواً بارزاً في عمليات نقاط البيع الإلكترونية، مقارنةً بانخفاض في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصرف البنكية، والذي يشير إلى زيادة اعتماد المستهلك في السعودية على وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها، وبلا شك كان هذا مدفوعاً بتوجه حكومي وقرارات رسمية تصب في هذا الاتجاه، فقد شهد العام استمرار الحضور البارز للتشريعات الحكومية التي تستهدف بشكل مباشر قطاع التجزئة التقليدي، ومن أبرز الأحداث في هذا الشأن تخطي عدد أجهزة نقاط البيع داخل المملكة حاجز المليون جهاز، متوفرة لدى منافذ البيع التجارية في أكثر من ١٨٠ مدينة وقرية، وهذا الرقم هو أحد نتائج الخطة الاستراتيجية التي عمل عليها البنك المركزي السعودي، والاستثمارات الكبيرة في تطوير البنية التحتية لقطاع المدفوعات، وتطوير الأطر التنظيمية الممكنة لتحفيز القطاع الخاص للتوسع والابتكار في الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة.

كما بينت الأرقام إلى استمرار تركيز الإنفاق الاستهلاكي في مدينة الرياض، حيث استحوذت المدينة على ما يقارب من ١٤٧ مليار ريال من قيمة عمليات نقاط البيع الإلكترونية مشكلة ما يصل إلى ٣١% من القيمة الإجمالية للعمليات على مستوى المملكة التي كانت ٤٧٣ مليار ريال، أما على مستوى القطاعات فقد كان لقطاع المشروبات والأطعمة نصيب الأسد بعمليات قاربت قيمتها إلى ٧٣ مليار ريال، تلاه قطاع المطاعم والمقاهي بقيمة ٦٢.٦ مليار ريال عبر عمليات نقاط البيع الإلكترونية فقط.

ويبدو أن إنفاق المستهلك لا يزال مرشحاً لأرقام أفضل في الأعوام القليلة القادمة، مدفوعاً بنمو الناتج المحلي المتوقع وارتفاع أسعار النفط، وكذلك النمو السكاني العالي وتركيبته السكانية الشابة مقارنةً بدول المنطقة الأخرى، وأخيراً باستراتيجيات الحكومة الهادفة إلى تنمية الاقتصاد والحج والعمرة والسياحة، وكذلك تعزيز فرص العمل للشباب السعودي، حيث تشير البيانات الأولية إلى أنه خلال العام الماضي ٢٠٢١م دخل حوالي ٤٠٠ ألف سعودي وسعودي إلى سوق العمل لأول مرة، والذين يشكلون قوة شرائية استهلاكية جديدة، ليصل إجمالي السعوديين والسعوديات العاملين في القطاع الخاص إلى ١.٩٥ مليون.

إجمالي إنفاق المستهلك





ملاص العام ٢٠٢١

إجمالي
الناتج المحلي

3.2
تربيلون ريال



إجمالي
عدد السكان

35
مليون نسمة



عدد عمليات نقاط البيع
الإلكترونية باستخدام الجوال

182 %

1.8
مليار عملية



إجمالي
قيمة طلبات تطبيقات التوصيل*

120 %

15
مليار



إجمالي
قروض البطاقات الائتمانية

6 %

19.5
مليار ريال



عدد
البطاقات البنكية المصدرة

15 %

39.4
مليون بطاقة



عدد
أجهزة نقاط البيع الإلكترونية

40 %

1.03
مليون جهاز



عدد
أجهزة الصرف الآلي

9.5 %

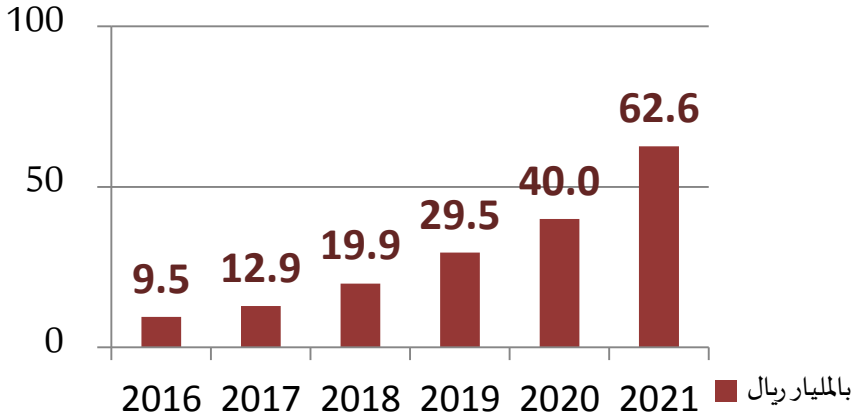
16,544
جهاز



* القيمة تقديرية بناءً على الأرقام المتاحة دورياً من بيانات مختلفة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. وغيرها.



قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط) في قطاع المطاعم والمقاهي



قطاع المطاعم والمقاهي



إجمالي قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)

62.6 مليار ريال

↑ 56 %

معدل قيمة العملية

43 ريال

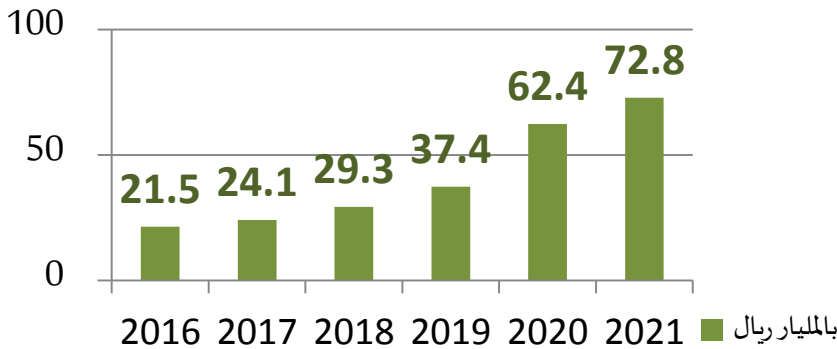


عدد العمليات

1.5 مليار عملية



قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط) في قطاع المشروبات والأطعمة



قطاع المشروبات والأطعمة



إجمالي قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)

72.8 مليار ريال

↑ 16 %

معدل قيمة العملية

56 ريال



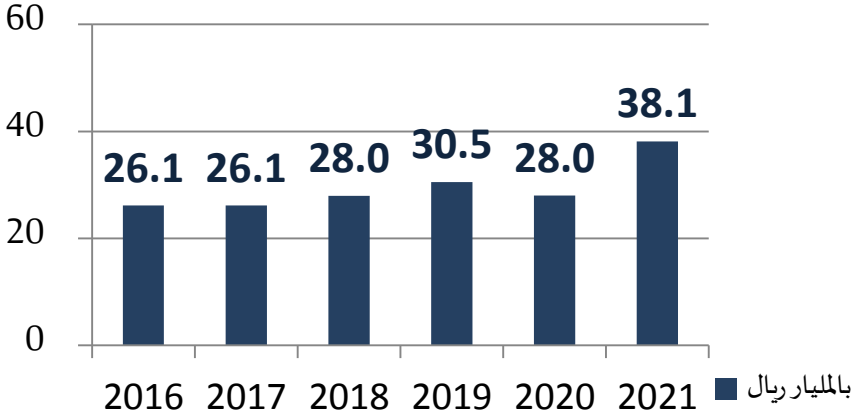
عدد العمليات

1.3 مليار عملية





قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط) في قطاع الملابس والأحذية



قطاع الملابس والأحذية



إجمالي قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)

38.1 مليار ريال

36 %

معدل قيمة العملية

173 ريال

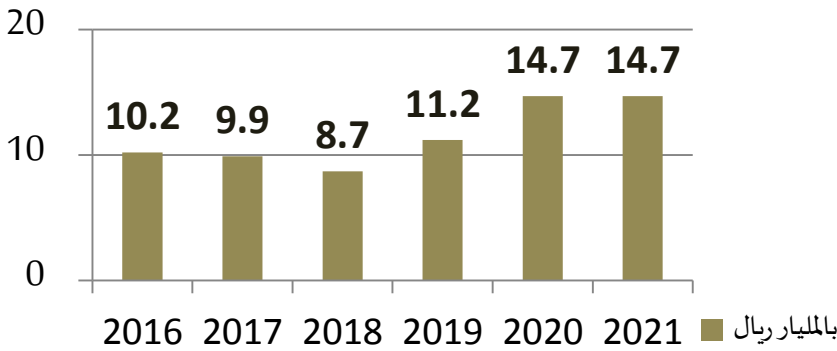


عدد العمليات

220 مليون عملية



قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط) في قطاع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية



قطاع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية



إجمالي قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)

14.7 مليار ريال

0 %

معدل قيمة العملية

405 ريال



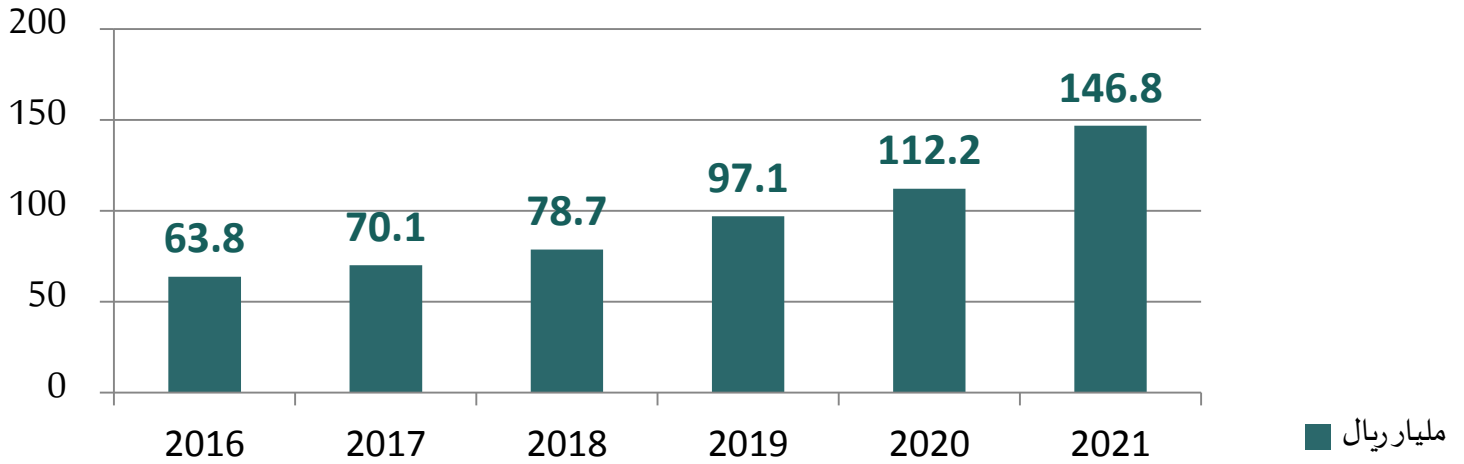
عدد العمليات

36 مليون عملية





قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)



معدل قيمة العملية

104
ريال



عدد العمليات

1.4
مليار عملية

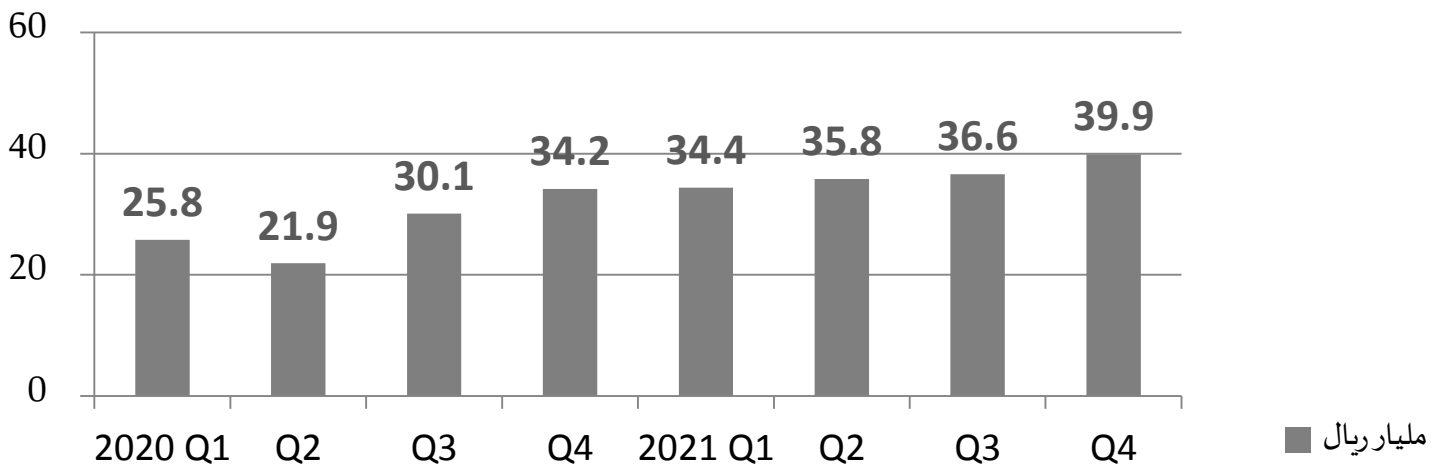


إجمالي قيمة العمليات

147
مليار ريال

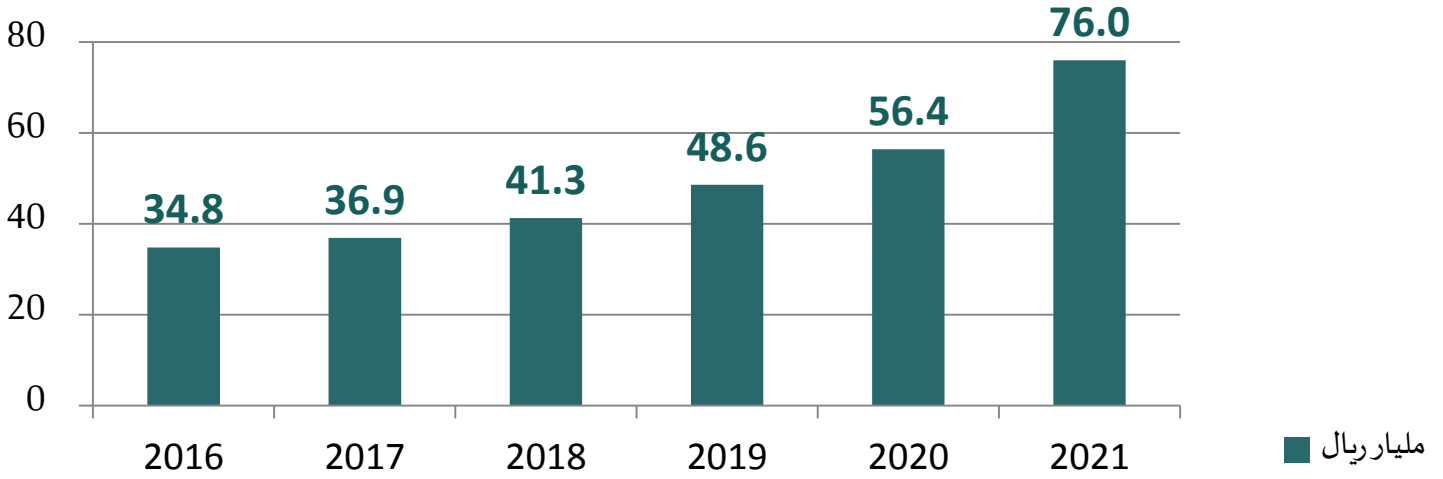


قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)





قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)



معدل قيمة العملية

104
ريال



عدد العمليات

733
مليون عملية

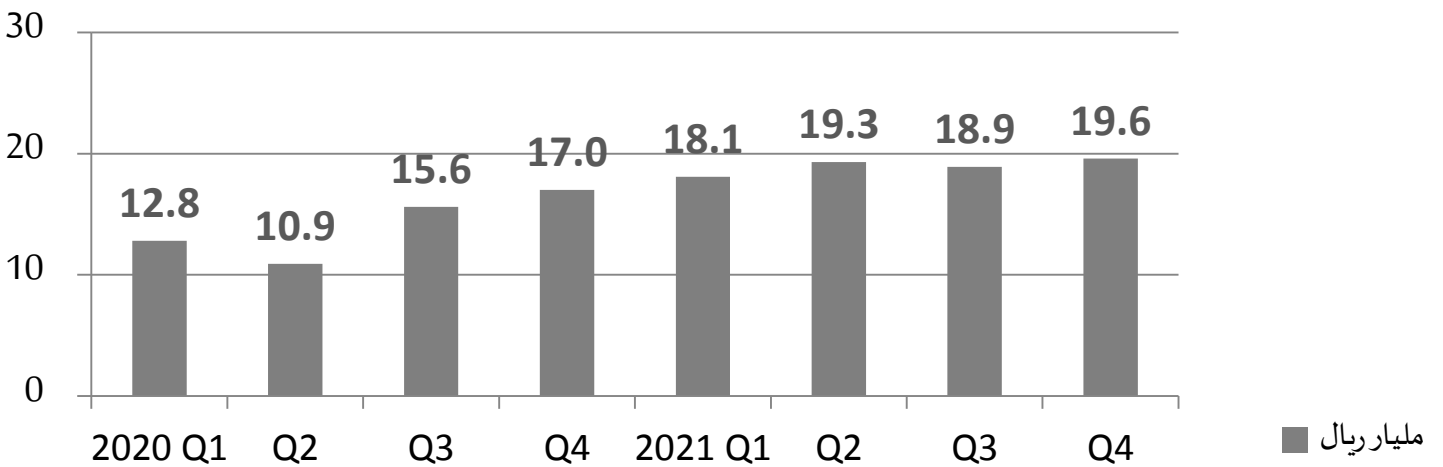


إجمالي قيمة العمليات

76
مليار ريال

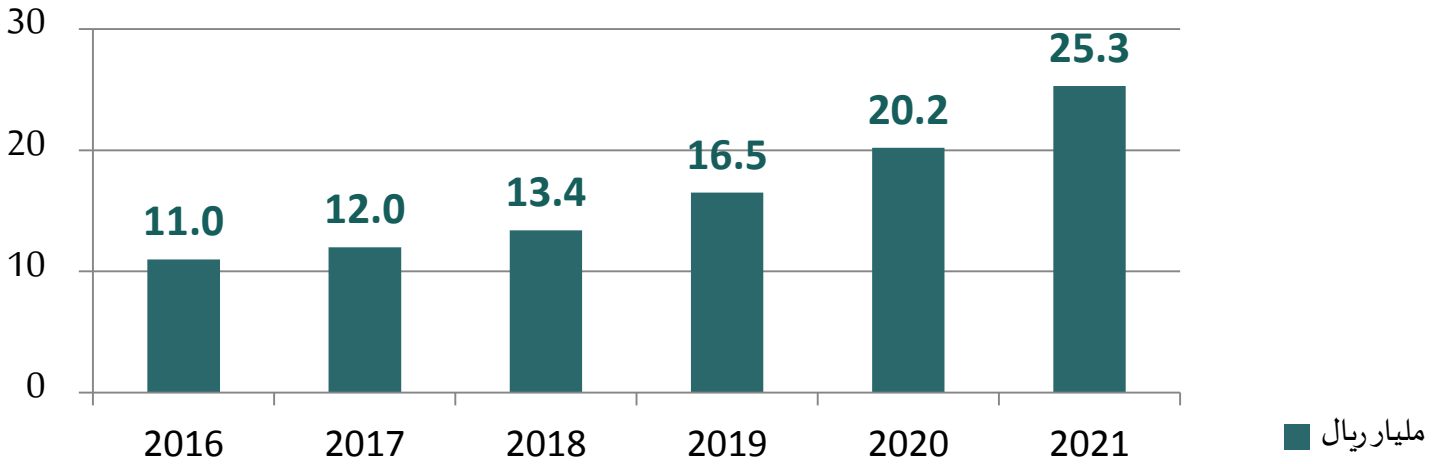


قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)





قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)



معدل قيمة العملية

104
ريال



عدد العمليات

243
مليون عملية

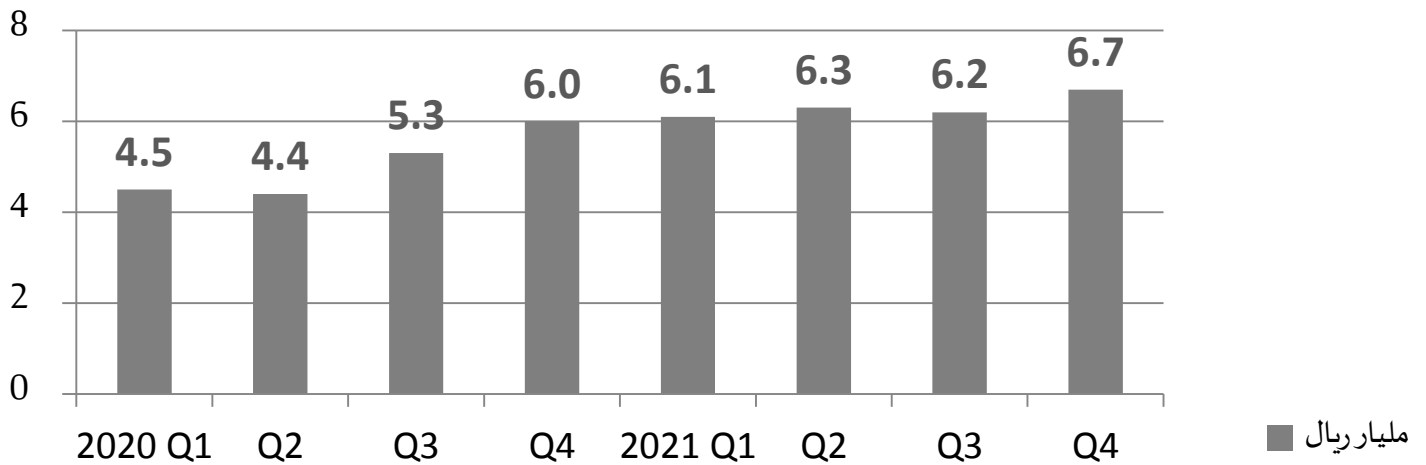


إجمالي قيمة العمليات

25
مليار ريال

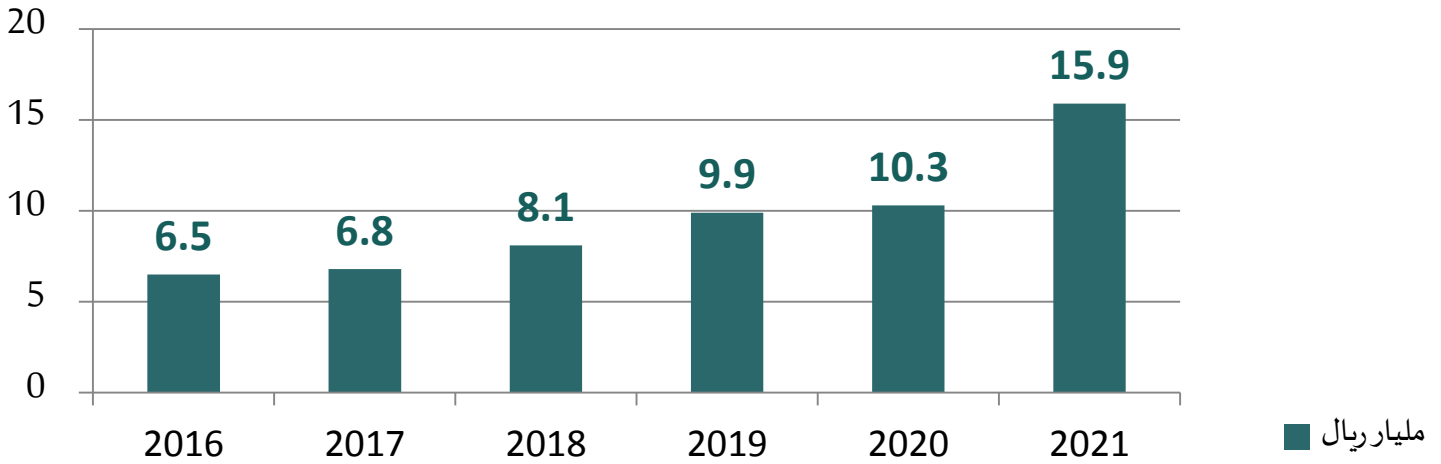


قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)





قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)



معدل قيمة العملية

76
ريال



عدد العمليات

209
مليون عملية

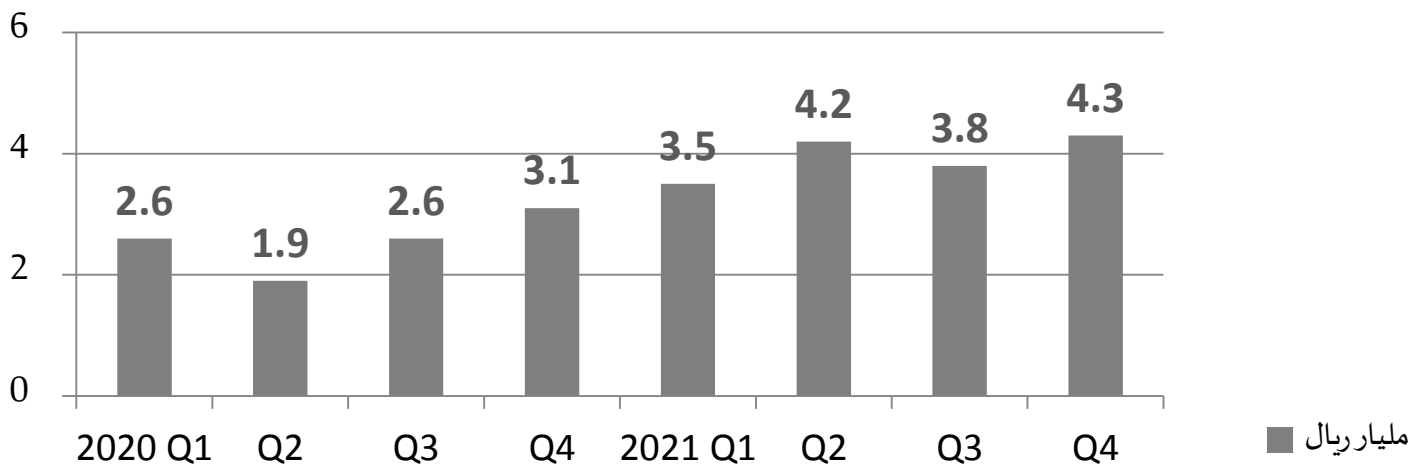


إجمالي قيمة العمليات

15.9
مليار ريال



قيمة عمليات نقاط البيع الإلكتروني (فقط)



البنك المركزي السعودي: عدد أجهزة نقاط البيع يتخطى حاجز المليون في المملكة



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

أعلن البنك المركزي السعودي تخطي عدد أجهزة نقاط البيع داخل المملكة حاجز المليون جهاز، متوفرة لدى منافذ البيع التجارية في أكثر من ١٨٠ مدينة وقرية.

وأرجع البنك المركزي هذا الإنجاز إلى الخطة الإستراتيجية التي عمل عليها بمشاركة القطاع المالي خلال السنوات الماضية، إضافة إلى الاستثمارات الكبيرة في تطوير البنية التحتية لقطاع المدفوعات، وتطوير الأطر التنظيمية الممكنة لتحفيز القطاع الخاص للتوسع والابتكار وفتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة، والتي ستسهم وبشكل مباشر، في تحقيق مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠م للوصول بنسبة المدفوعات الرقمية إلى ٧٠% بحلول ٢٠٢٥م من إجمالي عمليات الدفع، حيث تعد جهود "المدفوعات السعودية" لها أثر كبير في تطوير وتشغيل البنية التحتية، وتمكين الجهات المالية لتقديم أحدث تقنيات الدفع الرقمي.

وأكد وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للتطوير والتقنية زياد بن بندر اليوسف، أن تجاوز عدد أجهزة نقاط البيع في المملكة حاجز المليون جهاز يشير إلى زيادة قناعة المستهلكين والمتاجر معاً في الاعتماد على وسائل الدفع الرقمي في تعاملاتهم اليومية، وهو ما يدعم بشكل مباشر العمل على توجهات القيادة -حفظها الله- في رقمنة الاقتصاد السعودي، حيث تعد أجهزة نقاط البيع أحد أبرز الممكّنات لتحقيق أهم الأهداف الإستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي لنمو رقمنة المدفوعات، وزيادة قاعدة انتشارها في جميع القطاعات التجارية بالمملكة.

وبيّن اليوسف، أن الإنجاز الجديد في انتشار أجهزة نقاط البيع يُظهر مدى قبول واعتماد التجار على وسائل الدفع الرقمي، كوسائل دفع أساسية تساعد على تسهيل التعاملات التجارية، وخفض التكاليف التشغيلية للمتاجر. وقال "إن العام ٢٠٢١م شهد نمواً في أجهزة نقاط البيع بنسبة تتجاوز ٤٠ في المئة، حيث ارتفع عدد الأجهزة من ٧٢١ ألف جهاز بنهاية عام ٢٠٢٠م ليتجاوز حاجز المليون جهاز بنهاية العام ٢٠٢١م، وتزامن هذه الزيادة مع نمو كبير في العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع بنسبة ٨٠ في المئة، حيث بلغ عدد عمليات أجهزة نقاط البيع أكثر من ٥ مليارات عملية بنهاية عام ٢٠٢١م، مقارنةً بـ ٢.٨ مليار عملية في ٢٠٢٠م".

كما أشار اليوسف إلى أن هناك عدة عوامل أسهمت في هذه الارتفاعات، من أهمها: التعاون مع الجهات الحكومية لتوفير خيارات الدفع الرقمي لدى مختلف القطاعات التجارية، وزيادة وعي الجمهور بأهمية المدفوعات الرقمية، وارتفاع عدد الشركات المقدمة لخدمات المدفوعات وذلك بعد البدء في منح التراخيص بداية عام ٢٠٢٠م، إضافة إلى إتاحة الخدمات الجديدة، مثل: عمليات الدفع عبر الأجهزة الذكية ((Mobile Payments، وإطلاق خدمة نقاط البيع الذكية (Soft PoS).

البنك المركزي السعودي: حصة المدفوعات الإلكترونية تتجاوز مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام ٢٠٢١م



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

أعلن البنك المركزي السعودي تحقيق حصة المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة – (Retail Payments) الأفراد (نسبة ٥٧ % لعام ٢٠٢١م من إجمالي عمليات الدفع المتاحة بما فيها النقد في المملكة، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة ضمن برنامج تطوير القطاع المالي - أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠ - التي حُدثت بـ ٥٥ % للعام ٢٠٢١م. وأشار معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك إلى أن البنك المركزي – في ظل توجهات القيادة حفظها الله – يعمل على تعزيز نهجه في التوسع في قطاع المدفوعات الإلكترونية والتحول الرقمي في المدفوعات، وتطوير البنية التحتية الداعمة لتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية، حيث يأتي هذا الإنجاز في إطار برنامج تطوير القطاع المالي، من خلال تنفيذ الخطط الإستراتيجية للبنك المركزي لقطاع المدفوعات، الهادف إلى تعزيز الدفع الإلكتروني، وتقليل الاعتماد على التعامل النقدي؛ للوصول بنسبة المدفوعات الإلكترونية إلى ٧٠ % بحلول عام ٢٠٢٥م، إضافة إلى تضافر الجهود مع القطاع الحكومي والخاص في القطاع المالي؛ لتنفيذ العديد من المبادرات الداعمة لرقمنة المدفوعات، إلى جانب المبادرات ذات العلاقة بتحفيز القطاع الخاص للتوسع والابتكار، وفتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية بقطاع المدفوعات في المملكة.

وأشار البنك المركزي السعودي إلى أن معدلات النمو القياسية التي شهدتها مدفوعات البطاقات عبر نظام المدفوعات الوطني "مدى" قد سجلت قفزات متصاعدة خلال الأعوام الماضية، من حيث أعداد وقيم العمليات، ففي نهاية عام ٢٠٢١م بلغت أعداد العمليات أكثر من ٥.١ مليارات عملية، بنسبة نمو بلغت ٨١ % مقارنة بـ ٧٦ % للعام ٢٠٢٠م، إضافة إلى التوسع الملحوظ في أعداد أجهزة نقاط البيع وقاعدة انتشارها التي شملت قطاعات تجارية مختلفة، حيث تجاوز العدد الإجمالي أكثر من مليون جهاز بنهاية العام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٧٢١ ألف جهاز بنهاية عام ٢٠٢٠م، وارتفاع نسبة عمليات مدفوعات البطاقات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) لتشكل قرابة ٩٥ % من إجمالي عمليات نقاط البيع في عام ٢٠٢١م، كذلك طرق الدفع الإلكتروني الأخرى، مثل: المدفوعات عبر الإنترنت، ومدفوعات نظام "سداد"، والتحويلات المالية الفورية عبر نظام "سريع"، وغيرها.

يذكر أن هذا الإنجاز يعدّ داعماً لتوجهات القيادة - حفظها الله - نحو رقمنة الاقتصاد السعودي، ويظهر كذلك تغييراً إيجابياً في سلوكيات المستهلكين نحو الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني؛ لما فيها من فوائد إيجابية عديدة في تسهيل التعاملات التجارية، وتخفيض تكاليف التعامل النقدي على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تقليل التكاليف التشغيلية للمتاجر، وكذلك تعزيز الشفافية في التعاملات المالية.



مصادر البيانات

- البنك المركزي السعودي .
- وزارة المالية .
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية .
- الهيئة العامة للإحصاء .
- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات .



إخلاء مسؤولية

تعد جميع المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ، ولا نقدم فيه أيّ إقرارات أو ضمانات سواءً بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات لأيّ غرض كان ، ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا نتحمل - بأيّ حال من الأحوال - تجاه أيّ جهة نتيجة لأيّ قرار أو تصرف أُتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذا التقرير أو ما ينشر بناءً عليه من منشورات أخرى من قبلنا أو من غيرنا .



ملاحم العام
2021

انفاق المستهلك
في السعودية

